

حكيات

الشهادات السورية.. إلى الخارج

أكثر من ١٧ ألف طبيب وصيدي وطيبة أسنان هاجروا خلال الأزمة

محمد منار حميجو

يبدو أن ملف الهجرة لم يقتصر على هجرة العاملين من الدول الهاربيين من الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد من معيشية وأمينة بل إن لأصحاب العقول وخاصة الأطباء والصيادلة نصيباً من هذه الهجرة التي ازدادت وتيرتها خلال العام الحالي إلى جانب المحامين والمهندسين وغيرهم من أصحاب العقول.

ولعل الأرقام التي حصلت عليها «الوطن» من رؤساء النقابات السالفة الذكر تدل بوضوح على حجم الأمانة التي تمر بها ولاسيما نقابة أطباء الأسنان والمحامين رغم محاولتهم تخفيف المعاناة عبر الحديث عن أن هجرة أصحاب العقول خفت مقارنة بالعام الماضي معربين عن تفاؤلهم بأن العام القادم سيشهد عودة كبيرة للمهاجرين.



نقيب الصيادلة: ٢٧٢ صيدلياً هاجروا

و ٦٠٠٠ تضرروا و ٣٠٠٠ يبحثون عن عمل

اعتبر نقيب صيادلة سورية محمود الحسن أن قلة هجرة الصيادلة يدل على أنهم يقفون صفاً واحداً مع الجيش العربي السوري في محاربة الإرهاب، معاً أن عدد الصيادلة المهاجرين في العام الحالي بلغ ٣٧٢ صيدلياً، على حين بلغ عدد الصيادلة الذين تضرروا من الأزمة ٦٥٠٠ صيدلي في حين أن ٣٠٠٠ ألف صيدلي يبحثون عن فرص عمل فيما تسمى الخدمة الريفية.

وكشف الحسن في تصريح لـ «الوطن» أن وزارة الصحة أصدرت قراراً يضمن السماح لكل صيدلي حاصل على ترخيص دائم في الأرياف الأمانة استيعاب صيدليين، وذلك كخطوة نحو إيجاد بدائل للصيادلة الذين يبحثون عن الخدمة الريفية.

وأشار الحسن إلى أن شريحة الصيادلة من أقل الشرائح هجرة وذلك بسبب عمل النقابة المتواصل لمساعدتهم وتخفيف الأضرار التي تعرضوا لها عبر سنوات الأزمة، معتبراً أن شريحة واسعة من

الصيدلة تضرروا بشكل كبير إلا أنهم بقوا في سورية لأنها تحتاجهم في ظل هذه الظروف الصعبة، وأكد الحسن أن النقابة تتواصل مع الصيادلة بشكل دوري وتستمع لهمومهم وتحاول حلها ضمن الإمكانيات المتوافرة، معتبراً أن معظم الصيادلة المتضررين هم من أبناء الريف ولذلك فإن النقابة وبالتعاون مع وزارة الصحة اتخذت قراراً بتسهيل أمور الخريجين الجدد باستيعاب كل صيدليين في صيدلية واحدة.

كشف نائب نقيب أطباء الأسنان في سورية صفوان القريب أن عدد الأطباء الذين هاجروا إلى خارج البلاد بلغ ٦٠٠٠ طبيب من أصل ٢٠ ألف طبيب، مؤكداً أن نسبة الهجرة ارتفعت لدى أطباء الأسنان بشكل ملحوظ وهذا ما ينفي بحظر يهدد مهنة طب الأسنان.

وبين القريب في تصريح خاص لـ «الوطن» أن النقابة تحاول بشتى الوسائل أن تخفف هجرة الأطباء من خلال مساعدتهم بالبحث عن فرص عمل وتعويض الأطباء الذين تضرروا جراء الأعمال الإرهابية، مؤكداً أن بأس به من الأطباء هاجروا بسبب التهديدات التي تعرضوا لها من العصابات المسلحة.

وأشار القريب إلى أن نسبة الطبيبات المهاجرات لا تختلف كثيراً عن الأطباء الذكور وهي متقاربة إلى حد ما إلا أن الفرق البسيط بين الطرفين أن معظم الطبيبات هاجرن بطرق مشروعة أي إنهن

نائب نقيب أطباء الأسنان هاجروا

حصلن على أذن سفر من النقابة في حين الأطباء الذكور معظمهم هاجروا بطرق غير مشروعة. وبين القريب أن النقابة سهلت فتح العيادات للأطباء ولاسيما أولئك الذين تعرضت عياداتهم لأعمال إرهابية، موضحاً أنه من حق أي طبيب اسنان أن يفتح عيادة له في أي منطقة أمانة شريطة أن يعلم النقابة بذلك، كاشفاً عن تعاون النقابة مع وزارة الصحة حول أطباء الأسنان العاملين في الوزارة والتي بدورها اعتبرت أن جميع الأطباء القاطنين في المناطق الساخنة تحت تصرفها وذلك كي لا يفصل أي طبيب من عمله.

وقال القريب: إن جميع هذه الإجراءات التي اتخذتها النقابة لتخفيف من نسبة الهجرة لدى أطباء الأسنان باعتبار أن البلاد هي الآن بحاجة وأن أي طبيب يهاجر يعد خسارة كبيرة لنا.

نقيب المحامين: عدد لا بأس به من المحامين هاجروا

قال نقيب المحامين تزار علي السكيف أن عدداً لا بأس به من المحامين هاجروا إلى خارج سورية بسبب الأوضاع التي تمر بها البلاد، مؤكداً أن النقابة شطبت عدداً كبيراً من المحامين من قيودها بسبب عدم التزامهم بتسديد الرسوم المترتبة عليهم وانقطاعهم عن النقابة.

وأكد السكيف في تصريح لـ «الوطن» أن عدد المحامين انخفض من ٢٨ ألف محام إلى ٢٥ ألفاً، معلماً أن النقابة تستقبل سنوياً خريجين جدد من كلية الحقوق، معتبراً أن الهجرة من أحد أسباب انخفاض عدد المحامين.

وكشف السكيف أن النقابة ستدرس وضع المحامين الذين يعودون إلى سورية وأنها لن تتردد في إعادة تأهيلهم في حال لم يتورطوا

بأي أعمال إرهابية أو ساهموا بها معرباً عن تفاؤله بالأيام المقبلة ولاسيما بعدما ظهرت النيات الحقيقية لدى الدول الأوروبية وما فعله بالمهاجرين، ومن هذا المنطلق أدرك المثقف السوريون أن نيات الدول الغربية هي استنزاف العقول من سورية وهذا جزء من الحرب التي تتعرض لها البلاد.

ودعا السكيف جميع المحامين إلى التنبيه لهذه النوايا ولاسيما أن نقابة المحامين من أهم النقابات الفاعلة على أرض الواقع باعتبارها تضم عدداً كبيراً من المحامين، كما أنها الجناح الثاني للعدالة في سورية إلى جانب المؤسسة القضائية وبالتالي إغراق النقابة من المحامين هو القضاء على أحد أركان العدالة.

القاضي الشرعي الأول بدمشق لـ «الوطن»:

١٠٠٠ معاملة إذن سفر يومياً للقاصرين في المحكمة الشرعية

٥٠٪ من عقود الزواج تتم بوكالات من خارج القطر

الشرعية معاملة عقد زواج أو تثبيته يكون مرفقاً بوكالة من البلد الذي يقم فيه كلا الزوجين أو أحدهما ويتم ذلك بعدة أساليب إما معاملة زواج إدارية تقدم للمحكمة الشرعية إدارياً وبعد التدقيق والتأكد من أنها مكتملة، إما الموافقة عليها وتصديقها من المحكمة، وهناك أيضاً حالات تثبتت زواج يكون فيها الزوجان إما تزوجان عرفياً قد يكون عند المرأة حمل أو أن لديها طفلاً لكنهما غير مسجلين في المحكمة لذلك يتم العمل على الإسراع في تثبتت زواجهما، وهذا مؤشر آخر على تزايد الهجرة من سوريا خارج سورية.

ومن وجهة نظره الشخصية يرى القاضي المبروي أن الهجرة بمثابة الخطأ الكبير على أبناء سورية، لأن السوري عندما يهاجر يفقد كرامته وهويته العربية، والأخطر من ذلك يفقد معقده فهو يضي على أوقاف في البلد المضيف مفادها الالتزام بعبادات وتعاليمه السلبية على الأجيال القادمة.

يقارب مليار ليرة سورية وهي عبارة عن فوائذ أموال واستثمارات وإيجارات، ويدان تعاني نقصاً في الإيرادات واتساع الفرق بين الإيرادات والتفقات قد يصل في هذا العام إلى حوالي ٢٠٠ مليون تقصاً حيث قلنا في عام ٢٠١٤ بدفع ١,٧ مليار ليرة سورية للتقاعد وفي عام ٢٠١٥ يصل مبلغ التقاعد إلى ٢,٢ مليار ليرة سورية يستفيد منها زهاء ١٤ ألف تقاعد براتب شهري قدره ٢٨ ألف ليرة سورية وقد يصل عدد المتقاعدين خلال العام الحالي فقط إلى ١٢٠٠ تقاعد، ولكن بالرغم من ذلك يدخل إلى النقابة سنوياً أكثر من ذلك مهندسون جدد بمعنى أن هناك تعويضاً في الأعداد وهناك دائماً ازدياد في العدد العام للمهندسين المسجلين في النقابة حيث يصل الآن إلى ١٤٠ ألف مهندس لأن ٩٩٪ من خريجي الجامعات يسجلون في النقابة حتى لو لم يعملوا في المهنة في سورية وحتى لو لم يشتركوا في خزائنة التقاعد لأن الاشتراك فيها ليس إلزامياً إلا للمهندسين الموظفين الذين يعملون في المؤسسات والشركات والبنوك بالإضافة إلى ذلك هناك صناديق أخرى في النقابة غير خزائنة التقاعد وهي منفصلة عن خزائنة التقاعد وهي خاصة بالشيوخة والضمان الصحي ونهاية الخدمة حيث يصل المبلغ للشيوخة إلى ١,٢ مليون ل.س. للمهندس والضمان الصحي يصل إلى ٢٥٠ ألف ل.س. خلال حياة المهندس وهناك ٢٠ ألف ل.س. تعطى للمهندسين في ظروف وحالات اجتماعية خاصة.

وقال نقيب الأطباء عبد القادر حسن أن عدد الأطباء الذين هاجروا العام الحالي بلغ ٩٠٠ طبيب وأن نسبة الأطباء الذين هاجروا إلى خارج البلاد خلال فترة الأزمة تجاوزت في مرحلة معينة ٣٠ بالمئة أي ما يعادل ١٠ آلاف طبيب من أصل ٤٠ ألفاً.

وأكد حسن لـ «الوطن» أن عدد الأطباء الذين عادوا حتى هذه اللحظة ٦٠٠ طبيب معظمهم من الدول العربية، معتبراً أن عودتهم تدل على أن الأطباء دليل واضح على شعورهم بالأمان وأن سورية تتجه نحو الأفضل.

وأوضح حسن أن معظم الأطباء الذين هاجروا هم من الطبقة الشابة في الأطباء القدامى معظمهم بقوا في سورية وأن هناك العديد من الأطباء يعملون في الدول الأوروبية قبل الأزمة وأن وجودهم في تلك الدول ليس بسبب الظروف الأمنية التي تشهدها سورية إلا أنه من الممكن القول إن مجيئهم إلى سورية قليل، مشيراً إلى هجرة عدد من الأطباء المتضررين بسبب الأزمة.

وأعرب حسن عن تفاؤله في المرحلة المقبلة وخاصة بعد عودة الأمان للعديد من المناطق التي كانت تسير عليها العصابات المسلحة مؤكداً أن الحياة بدأت تعود لأطباء والدليل على ذلك عودة المئات إلى سورية.

مشفى تشرين الجامعي.. معاناة من نقص الكوادر التمريضية والطبية

اللاذقية - نهي شيخ سليمان

بعد انتظار طويل تجاوز ٣٠ عاماً تم وضع مشفى تشرين الجامعي باللاذقية في الخدمة حيث كانت المباشرة في التنفيذ عام ١٩٨٣ وتم الافتتاح نهاية العام الماضي ليتم من خلاله تقديم الخدمات المجانية للمواطنين في جميع التخصصات، إلا أنه منذ افتتاح المشفى وهو يعاني قلة الكوادر التمريضية، هذه القلة التي عكست وما زالت تعكس آثارها السلبية على الكوادر العاملة التي تتحمل ضغطاً كبيراً نتيجة النقص الحاصل، وأمام هذا الوضع تستغرب الكوادر التمريضية القائمة على رأس عملها عدم وجود تعيينات جديدة لكوادر تمريضية ترفع الكوادر الموجودة لتكون عوناً لها، وخاصة أن نسبة كبيرة من الشباب لا عمل لها وهي في حالة ترقب دائم لتأمين فرصة عمل مأمولة.

وفي حديث للوطن مع مدير مشفى تشرين الجامعي الدكتور منير عثمان حول موضوع النقص الحاصل في الكوادر التمريضية وإمكانية معالجته أكد بدوره قائلًا: طموحاتنا بالعمل بإدارة مشفى أكبر مما هي عليه حالياً بكثير، إلا أن وجود بعض المعاناة يوقن ذلك، وخاصة نقص الكادر التمريضي، وكذلك النقص الحاصل في الاختصاصات الطبية، فالاختصاصات الموجودة حالياً على رأس العمل محدودة جداً مقارنة بالحاجة الماسة لوجود ٢٧ غرفة عمليات باختصاصات مختلفة وعلى رأسها جراحة القلب، وأضاف د. عثمان أنه وإضافة لنقص الكوادر التمريضية والاختصاصات الطبية هناك معاناة من بعض البيروقراطية من حيث تأمين المستلزمات الطبية التي تتطلب المنقصات بسبب كلفتها الباهظة، وخاصة أن المشفى



مجانية لكن هناك استعدادات للمعالجة المأجورة وهي بانتظار العقود مع شركات التأمين إلا أن بعض الأقسام تبقى مجانية دائماً.

وعن عقوبات العمل في شعبة المعالجة الفيزيائية فقد بين د. جراد أنه لا توجد أية مشكلة سوى في المعالجة المائية الموجه العمل بها حالياً، وذلك بسبب وجود قلة في مادة المازوت ما يؤدي لعدم تشغيلها كونها تحتاج للنفط حراً على المرزعي. وبالعودة إلى مدير المشفى د. عثمان حول إمكانية حل مشكلة المعالجة المائية العائدة لنقص مادة المازوت أكد أنه لا يوجد أي نقص في المادة فهي متوافرة، وتوقف العمل في المعالجة المائية يعود إلى أن تسخين مراحل المياه يتطلب وجود عدد من المرضى هذه الأمانة خمسة مرضى يخضعون للعلاج معاً وتوفر هذا العدد لم يحصل حتى الآن.

جدير بالذكر أن حركة مشفى تشرين الجامعي خلال الثلاثين الأول والثاني للعام الحالي منذ بداية العام ولغاية ٨/٣١ كانت حركة تشير للاقبال ونذكر بعض المجالات ومنها التحليل المخبرية التي بلغت نحو ١٢٧ ألف تحليل مخبري متنوع، وعدد مراجعي العيادات الخارجية حوالي ٣٢ ألف مراجع، وعدد الجلسات الكيميائية ٢٢٤٩٠ جلسة، والمعالجة الشعاعية ١٤٤٢٩ جلسة، والفيزيائية ٤٩٠٩ جلسات، عدد الصور الشعاعية ٤٢٩٢ صورة، ومرجعي السعاف ٣٦٢٤ مراجعاً، عدد حالات الايكه المختلفة ٨٠٩٧، وصور الطبقي المحوري ٦٥٤ جلسة استفاد منها ٤٨ مريضاً، إضافة إلى ٩٦٢ تخطيط قلب ودماغ وأعصاب، ٥١ عملية قلبية، إضافة لعمليات أخرى غيرها متنوعة..

قد ألق حديثاً والمناقشات لا يتقدم لها أحد بسبب عدم استقرار الصرف وارتباطه بالدولار، إلا أننا كإدارة مشفى نبذل كل الجهود الممكنة لتأمين المستلزمات اللازمة.

ورأى د. عثمان أن نقص الكوادر التمريضية يعود لإغلاق مدرسة التمريض منذ عام ٢٠١٠، معلماً أن جميع خريجي مدارس التمريض التابعة لوزارة التعليم العالي قد تم تعيينهم، وأمام هذا الوضع تقترح ضرورة إعادة النظر لفتح مدرسة التمريض من جديد ليطمئد رفق المشافي بكوادر شابة تستطيع تقديم الخدمات باستمرار، وخاصة أن كلية التمريض لا تفي بالحاجة ولا يمكنها أن تحل محل المدرسة، لافتاً أن كلية التمريض لم يتم إغلاقها إلا في اللاذقية دون معرفة السبب.

وفي جولة للوطن ضمن المشفى لوحظ وجود إقبال كبير على كل الأقسام ومنها قسم أو شعبة المعالجة الفيزيائية التي تستقبل العسكريين والمدنيين، والتي أفاد عنها رئيس الشعبة الدكتور ياسر جراد بأنها تعتبر من أولى الشعب التي افتتحت في المشفى وهي مجهزة بشكل جيد جداً بالأجهزة الأساسية للمعالجة الحركية والكهربائية، مع وجود مطالبة بتأمين بعض الأجهزة الكمالية كالليزر وغيرها وحالياً بانتظار تأمينها، وقد تلقى القسم إقبالاً جيداً منذ الافتتاح، فهو يستقبل بشكل وسطي ما بين ٤٠-٤٥ حالة يومياً بعض هذه الحالات تتلقى علاجاً مبدئياً والبعض الآخر معالجة عبر جلسات محدودة وفق الحاجة لجرى الجيش والعسكريين والمدنيين والأطفال ولجميع الحالات بخلاف أشكالها سواء العصبية - الروماتيزمية- العظمية، وأوضح د. جراد أن العسكريين وجرى الجيش علاجهم مفتوح ومهما تطلبت حالتهم للجلسات فهم يحصلون عليها وفق خطة علاجية، لافتاً أن جميع حالات المعالجة حالياً